EUROPEAN CENTER FOR CONSTITUTIONAL AND HUMAN RIGHTS

مراقبة المحاكمة: المحاكمة الأولى في العالم حول التعذيب في سوريا

يدعم المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان ECCHR الناجين والناجيات السوريين من التعذيب في محاكمة الخطيب في المحكمة الإقليمية العليا في كوبلنز- ألمانيا. ستجد أدناه تحديثات منتظمة حول الإجراءات.

يدعم المركز الاوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الانسان ECCHR 17 نأجياً من التعذيب قاموا بتقديم شهاداتهم الى الشرطة الجنائية الالمانية الاتحادية. سبعة هم مدعون مشتركون في المحاكمة ويمثلهم محامون من شركاءنا.

إن عمل ECCHR في محاكمة الخطيب هو جزء من سلسلة من الدعاوى الجنائية التي قدمناها مع ما يقرب من 100 سوري في ألمانيا والنمسا والسويد والنرويج.

تحديثات حول المحاكمة:

يوم 12/11 سماع أقوال انور البني المحامي السوري المدافع عن حقوق الانسان، الاضطهاد و"الاختفاء القسري" والتعذيب من قبل المخابرات السورية: هذه وغيرها من الجرائم التي ارتكبها نظام الرئيس السوري بشار الأسد ما يشغل بال أنور البني المحامي السوري المدافع عن حقوق الانسان منذ ما يزيد عن 30 عاماً. ولكن لم يكن هذا هو السبب الوحيد لاستدعائه كشاهد في يومي 11 و12 من محاكمة الخطيب إذ أن أنور البني يعرف الفرع 251 من تجربته الخاصة كما أنه التقى في فرع آخر أيضاً بالمتهم الرئيسي أنور ر. شخصياً. عدا ذلك كان في سوريا عام 2012 محامي المخرج والمدعي بالحق المدني فراس فياض الذي قد أدلى بشهادته مباشرة أمام المحكمة (انظر تقرير المحاكمة يومي 11/10).

إن البني معروف بين السوريين في المنفى وكذلك بين كل من يهتم بشأن السوري لذا فإن الإقبال على المقاعد المخصصة للجمهور والصحافة في المحكمة كان كبيراً في هذا اليوم. وقبل بدء جلسة الاستماع في اليوم الحادي عشر من المحاكمة أصر البني على شيء واحد، ألا وهو المشاركة في اعتصام قصير مع فراس فياض ووفاء مصطفى وهي ناشطة في منظمة "عائلات من أجل الحرية " ووالدها مسجون منذ حوالي 7 سنوات وذلك وسط 40 صورة شخصية لسوريين اختفوا بفعل أجهزة المخابرات التابعة لنظام الأسد.

ووضّح الشاهد البني موقفه منذ البداية: إن موضوع محاكمة الخطيب هو أكثر بكثير من مجرد ملاحقة الجرائم التي أُتهم بها أنور. ر. وإياد. أ. إذ أن عائلة الأسد تبني حكمها منذ عقود على الاعتقال التعسفي والتعذيب من أجل البقاء في السلطة، هكذا شرح البني.

تم إلقاء القبض عليه لأول مرة في عام 1978 حيث أُعتقل وتعذب لمدة أسبوع في فرع 251 من جهاز المخابرات السورية العامة أي في نفس الفرع بالضبط الذي كان المتهم أنور ر. فيه مسؤولاً عن التحقيقات بعد سنوات من ذلك حسب المزاعم.

وفسر البني إنه لم يلتق بأنور ر. إلا في عام 2006 عندما كان البني يعمل منذ ما يقرب من 20 عاماً كمحام يمثل أعضاء المعارضة وعدد لا يحصى من منتقدي النظام الآخرين. وفي مساء يوم 17 مايو 2006، تم اعتقاله ونقله إلى فرع 285 أولاً حيث كان أنور ر.

يعمل آنذاك. ووصف المحامي أن حوالي 50 رجلاً حشروا في مساحة 20 متراً مربعاً تقريباً. وفي الليل كان يسمع صرخات رهيبة من زنازين أخرى وممرات السجن وكان هذا بالنسبة له برهاناً قاطعاً على التعذيب.

وبعد حوالي خمس سنوات بالضبط أُطلق سراح البني من الحجز (في سجن عدرا). وفي ذلك الوقت، أكد الشاهد، قد كثفت حكومة الأسد القمع والتعذيب للمنتقدين المحتملين كرد على الاحتجاجات السلمية: "قبل 2011 حاول عملاء الأسد الحصول على معلومات تحت التعذيب. أما منذ عام 2011 فكان الهدف هو الانتقام. تم تعذيب من طالبوا بالحرية، حتى الموت في بعض الأحيان."

وبناء على ما عرف من العديد من موكليه الذين أُحتجزوا في فرع 251 اعتباراً من عام 2011 استطاع البني الحديث عن الكثير من التفاصيل أمام المحكمة إذ أنه قال إنهم تعرضوا للتعذيب القاسي قبل نقلهم إلى فرع 285 من أجل مواصلة التحقيق معهم. وذكر البني أنه رأى أشخاصاً يشبهون الأشباح بعد إطلاق سراحهم.

وبعد هذه الأوصاف سألت القاضية الشاهد عن صور جثث آلاف السجناء التي هربها "القيصر" وهو معاون سابق في الشرطة العسكرية السورية من سوريا وسلمها للسلطات القضائية الألمانية. وشرح البني في هذا الصدد خاصةً نظام ترقيم الجثث الذي يدل على معلومات عن الاعتقال والوفاة في مختلف فروع جهاز المخابرات السورية.

ودار الحديث في يوم 11 من محاكمة الخطيب أيضاً، كما كان متوقعاً، حول تاريخ ومكان وكيفية مصادفة الشاهد أنور البني للمتهم الرئيسي أنور ر. وأفاد البني أنها حصلت في خريف أو شتاء 2015/2014 وذلك أولاً في مركز لإيواء اللاجئين في مارينفيلدي في برلين وفيما بعد صادفا بعضهما عند أحد المتاجر لأدوات البناء في برلين.

أما في اليوم التالي (اليوم الثاني عشر) فركزت جلسة الاستماع على معرفة البني بأجهزة الأمن السورية بشكل عام وخاصة بفرع 251 - المناصب والمسؤوليات داخل أجهزة المخابرات ودور فئات من الشعب بعينها ودور بعض الأشخاص في هذا النظام والظروف الجغرافية والمكانية وكذلك أساليب التعذيب المحددة بما في ذلك استخدام العنف الجنسي وعواقبه على المدى الطويل. ورجع الشاهد أقواله مراراً إلى أوصاف موكليه العديدين وبحثه في شأن القضايا التي دافع فيها عن الناجين من التعذيب أو أقاربهم.

وجاءت الأقوال أثناء جلسة استماع البني بتناقض صارخ للعديد من التصريحات التي أدلى بها أنور ر. (انظر التقرير عن اليوم الخامس من المحاكمة) حيث كان بإمكان "السوريين من الطائفة السنية" (وأنور ر. منهم) أيضاً التسلق إلى مناصب قيادية في جهاز المخابرات وكان بعضهم حتى معروفاً بمعاملتهم الوحشية للسجناء. أما بالنسبة للمزاعم أن فرع 40 بقيادة حافظ مخلوف قد استولى على فرع 251 خلال عام 2011 فقد اعتبر الشاهد هذا الاحتمال مستبعداً.

ومن المزمع عقد الجلسة القادمة في 24 يونيو 2020.

كان اليوم العاشر واليوم الحادي عشر من محاكمة الخطيب مهمين، وخصوصاً للضحايا والنشطاء السوريين: لمدة يوم ونصف، تم الاستماع لأحد الناجين من التعذيب للمرة الأولى في هذه المحاكمة. وللمرة الأولى تم التحدث كثيراً باللغة العربية. جلس **فراس فياض،** منتج سوري ومدعي في القضية، مقابل القاضية وهيئة المحكمة، على يساره مترجم، إلى يمينه محاميه. كان فياض يتحدث العربية بصوت مسموع إلى الجميع، ثم ترجم مترجمه إلى الألمانية. أخيرًا، استطاع العديد من الناشطين السوريين والناجين من التعذيب من الحضور أن يفهموا ما يُقال في قاعة المحكمة.

تحدث فراس فياض عن حياته في سوريا، كطالب ومخرج أفلام، ثم عن اللحظة التي غيرت كل شيء: بداية الاحتجاجات ضد حكومة بشار الأسد في 15 مارس 2011. أفاد فياض أنه أخذ كاميرته وحاول توثيق كل ما يستطيع توثيقه، وخاصة المظاهرات. وعلَّم الآخرين أن يفعلوا نفس الشيء. قام بتصوير الأشخاص الذين يتم اعتقالهم. بواسطة كاميرته، صوَّر الشرطة وهي تطلق النار على المتظاهرين، وتسيئ معاملتهم وتضربهم بالهراوات وتلقي قنابل الغاز المسيل للدموع على الحشود. كان على يقين من أن الحكومة السورية كانت تستهدفه بسبب عمله.

في أول اعتقال له، اختطف فياض من قبل المخابرات الجوية، ورأى أطفالًا صغارًا وجثثًا في القسم الذي أحضر إليه. في المرة الثانية التي اعتقل فيها، حذره صديق من أنه مطلوب. أفاد فياض أنه كان يريد الانتقال إلى دبي مع ما التقطه من أجل

فيلمه، ولكن تم القبض عليه في المطار. أولاً، تم نقله إلى إدارة المعلومات، وبعد بضعة أيام تم نقله إلى قسم 251، فرع الخطيب.

وصف فياض ما يسمى بحفل الاستقبال، حيث يتعرض المعتقلين للضرب المبرح من قبل الحراس عند وصولهم. كان عليه خلع ملابسه، ثم نقل إلى زنزانة جماعية لبضعة أيام، كانت مزدحمة لدرجة أن الناس حاولوا النوم أثناء الوقوف. مرارًا وتكرارًا، أخبر المحكمة عن الصراخ الرهيب، وخوفه المميت على أشخاص رآهم ولم يكن متأكدًا مما إذا كانوا أموات ام على قيد الحياة، وأيضًا على طفل في الفرع 251. أمضى فياض معظم اعتقاله في الخطيب في زنزانة انفرادية. أظهر القاضي رسمًا للسجن مع غرف استجواب وزنزانات كان الشاهد قد رسمها أثناء استجواب سابق للشرطة في ألمانيا.

لقد تم استجوابه ثلاث مرات على الأقل في الخطيب. كان معصوب العينين، لكنه استطاع التعرف جزئيًا على محيطه، بما في ذلك الرجل الذي استجوبه. بالعودة إلى زنزانته الجماعية، سمع فياض اسم أنور ر. لأول مرة من سجناء آخرين. في وقت لاحق قال إنه تعرف على أنور ر. من الصور في وسائل الإعلام، ولكن أيضًا أثناء استجواب الشرطة في برلين.

قال فياض في المحكمة إن المدعى عليه بدا مختلفا قليلا عما كان عليه في الماضي، لكنه كان متأكدا بنسبة 60 إلى 70 في المائة من أن الرجل هو الذي استجوبه في ذلك الوقت. وذكر أنه ربما يستطيع التعرف عليه من صوته. لكن أنور ر. ظل صامتا مرة أخرى يوم المحاكمة – ويمكنه أن يظل صامتا، سارع محاميه للتأكيد.

للمرة الأولى، لم يكن الشاهد شخصًا يقدم تقارير وقصصًا عن التعذيب في سوريا - بل شخصًا تعرض لهذا التعذيب ونجا منه بنفسه - وهو واحد من بين 4000 شخص ورد ذكرهم في لائحة الاتهام بمحاكمة الخطيب.

وصف الشاهد الضرب بالكابلات والعصي حتى خروج الدماء، على قدميه وظهره ، وكيف تم تعليقه من يديه ، وكذلك العنف الجنسي. تحدث عن الظروف في الزنازين: القليل من الطعام المتعفن في كثير من الأحيان، ولا يكاد يوجد أي ماء، والظروف الصحية اللاإنسانية وعدم وجود رعاية طبية. كان خائفا حتى الموت وكان شبه متأكد من أنه لن يغادر الخطيب وهو على قيد الحياة.

حتى اليوم يشعر فياض بآثار ما بعد التعذيب: ألم مستمر في يديه وساقيه واضطرابات النوم والقلق والاكتئاب. وحتى الآن، خلال شهادته في كوبلنز، كان يخشى أن تهدد الحكومة السورية عائلته. وقال الى ان يحين وقت المحاكمة، حاول ببساطة نسيان وقمع ما حدث له في السجن.

كان صعباً تحمل ما وصف فياض على الصحفيين وغيرهم من الزوار في المحكمة. كان الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو الرسالة المهمة التي وجهها فراس فياض للمتهمين الرئيسيين: كان يمكن أن يكون مستعدًا لمسامحته فيما لو أن أنور ر اعتذر واعترف بما حدث في الخطيب - عنف تعسفي وتعذيب. لكن فياض يعتقد أن هذا لن يحدث أبدًا، خاصة بعد أن أنكر أنور ر سابقاً جميع التهم.

انتهت الجلسة ظهر يوم 4 يونيو / حزيران 2020. وبعد ظهر ذلك اليوم استمرت المحاكمة بجلسة المحامي السوري أنور البني.

كان اليوم التاسع 29 آيار 2020 من محاكمة الخطيب قصيراً نسبياً مثل اليوم الذي سبقه. وكان من المقرر الاستماع إلى شاهدين في هذا اليوم وذلك حول موضوع استجواب المتهم أنور ر. كشاهد في تحقيقات خاصة بقسم حماية الدولة التابع لمكتب التحقيقات الجنائية لولاية بادن-فورتمبيرغ بشأن جرائم وفقاً للقانون الجنائي الدولي في سوريا. والشاهدان هما مفتش جنائي برتبة نقيب أجرى هذا الاستجواب ومترجم ترجم الأقوال آنذاك. إلا أن المترجم تعذر عليه المثول أمام المحكمة نظراً إلى أنه حالياً موجود في الخارج.

وأفاد المفتش أنه تم استجواب أنور ر. كشاهد في 26 أكتوبر 2017 في مدينة شتوتغارت في إطار تحقيقات بخصوص شبهة ارتكاب جرائم وفقاً للقانون الجنائي الدولي بعد أن ذكره شاهد آخر كشاهد محتمل. وتحدث المفتش من جانب عما كان يتذكره ومن جانب آخر قرأ محضر جلسة الاستجواب من ذلك اليوم فقرة تلو الأخرى.

فبالنسبة لأفعال أنور ر. في سوريا أنتجت قراءة محضر الاستجواب هذا بعض التفاصيل الجديدة حيث قدم لمحة عامة عن المسيرة المهنية للمتهم ومنصبه في المخابرات السورية. إضافة إلى ذلك دار الحديث حول خلفية هروبه من سوريا.

وذكر المفتش النقيب أن أنور ر صرح في ذلك الوقت أنه شهد جرائم حرب، مثلاً نقل قتلى إلى فرع 251. كما أفاد أنور ر. أثناء هذا الاستجواب أيضاً أنه تم أخذ ما يصل إلى 750 سجيناً إلى فرع 251 في يوم واحد. ورداً على سؤال حول كيفية وأسلوب إجراء التحقيقات في سوريا قال أنور ر. إن بعض التحقيقات كانت تجري "بأسلوب قاس" لأن البقاء مهذبا كان من المستحيل نظراً إلى العدد الكبير من التحقيقات. وبدا هذا الوصف بمثابة استهزاء بالنسبة لبعض الحاضرين في قاعة المحكمة إذ أن صورة السجين وهو متوفى في فرع 251 وأثار التعذيب بائنة عليه باتت عالقة في ذاكرتهم من اليوم السابق.

ولكن نظراً إلى أن تحقيقات مكتب التحقيقات الجنائية آنذاك ركزت على أنشطة الفرع 320 التابع للمخابرات السورية في حماة لم يتم استجواب أنور ر. بالتفاصيل حول ما وقع في فرع 251. وشهد المفتش النقيب أنه أحال المحضر بعد الاستجواب إلى المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية حيث كان من المفترض أن يحقق هذا الأخير فيما إذا كان هناك داع للاشتباه في أن أنور ر ارتكب جرائم.

وبعد أقل من ساعتين تم تسريح الشاهد الوحيد في ذلك اليوم دون تحليفه. واعترض الدفاع على استخدام أقوال ضابط الشرطة وسيقدم تبريراً مفصلاً لهذا الطلب خلال باقي المحاكمة.

من المقرر عقد الجلسة القادمة للمحاكمة في 3 يونيو 2020. وتنوي المحكمة خلالها للمرة الأولى الاستماع إلى أحد المدعين بالحق المدني كشاهد وهو المخرج فراس فياض.

كان اليوم الثامن من محاكمة الخطيب 28 آيار 2020 - يوماً قصيراً مقارنةً بالأيام السابقة لجلسات المحكمة. وكان موضوع الجلسة التحقيق مع أنور ر. بشأن الشكوى الجنائية التي قدمها في عام 2015 على أساس أنه كان مقتنعاً بأن عملاء للمخابرات السورية كانوا يلاحقونه في برلين (انظر التقرير عن اليوم السادس للمحاكمة). تم استدعاء ثلاثة شهود: مفتش جنائي برتبة نقيب في مكتب التحقيقات الجنائية التابع لولاية برلين كان مسؤولاً عن التحقيق بخصوص الشكوى الجنائية ومفتشة جنائية برتبة ملازم أول حضرت جلسة التحقيق ومترجم قام بالترجمة خلال التحقيق. إلا أن هذا الأخير اعتذر عن حضور جلسة المحكمة هذه بسبب إصابته بمرض.

وقبل بدء المحاكمة كانت فعالية قام بها نشطاء من منظمات حملة سوريا **The Syria Campaign** وعائلات من أجل الحرية وتبني ثورة أمام مبنى المحكمة قد أثارت بعض الضجة حيث ذكر النشطاء العشرة بواسطة لافتة كانوا يرفعونها وكُتب عليها "سوريا الأسد = دولة تعذيب # سوريا ليست آمنة!" بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها الحكومة السورية ولفتوا الانتباه في الوقت نفسه إلى عريضة "لا ترحيل إلى سوريا!". وتهدف هذه العريضة إلى مؤتمر وزراء الداخلية إلى تمديد وقف الترحيل إلى سوريا بسبب التهديدات القائمة هناك. كما وضع الناشطون 40 صورة مؤطرة على الدرجات أمام المحكمة وهي صور لأشخاص تم تعذيبهم أو قتلهم أو اختطافهم تحت نظام بشار الأسد أو هم ما زالوا يقبعون في سجون التعذيب السورية.

ثم أدلى الموظف في مكتب التحقيقات الجنائية التابع لولاية برلين بشهادته في المحكمة. وأفاد ضابط الشرطة بالتفصيل عن التحقيق مع أنور ر. في 27 فبراير / شباط 2015 حيث كان المتهم الرئيسي حسب أقوال الشرطي مقتنعاً تمام الاقتناع آنذاك بأنه تم الكشف عنه في ألمانيا بصفته معاون مخابرتي منشق. وكان خائفاً من أن سيتم اختطافه ومن ثم ترحيله إلى سوريا من قبل المخابرات السورية. ووفقاً لمحضر جلسة التحقيق شعر أنور ر. عدة مرات أن هناك شخص ما يحي شكله أنه من أصل سوري كان يراقبه ويلاحقه. كانت هناك على سبيل المثال واقعة عند طبيب سوري شعر فيها أنور ر. بالتهديد عندما تم التقاط صورة له من أجل ضمها إلى ملفه كمريض. كما تسببت واقعات أخرى أيضاً في شعور المتهم بعدم الأمان مما دفعه في نهاية المطاف للالتجاء إلى الشرطة في برلين (انظر التقرير المفصل عن اليوم السادس للمحاكمة).

أما بالنسبة لأفعال المتهم في سوريا فلم تفصح قراءة محضر التحقيق عن اية تفاصيل جديدة بشأنها. إلا أنه من الجدير بالذكر أن أنور ر. نفسه صرح في ذلك الوقت أن منصبه كان مسؤولاً عن قسم التحقيقات في فرع 251. ومن وجهة نظر الموظف في مكتب التحقيقات الجنائية فلم يكن هناك أي دليل قاطع يدعم مزاعم لأنور ر. بأنه ملاحق. ووافق على هذا التقييم أيضاً جهاز المخابرات الخارجية الاتحادي بعد أن طلب منه ضابط الشرطة إبداء الرأي. ونتيجة ذلك أوقف المدعي العام إجراءات التحقيق.

أما الشاهدة الثانية التي حضرت التحقيق مع أنور ر. في ذلك الوقت بصفتها مفتشة جنائية برتبة ملازم أول فأكدت على أن التحقيق جرى بشكل منظم كما أكدت على تقييم الشاهد الأول: إن خوف أنور ر. الأساسي من أن يكون ضحية لاعتداء من قبل المخابرات السورية بدى وكأنه حقيقي ولكنها اعتبرت أن الاحتمال الفعلي لواقعية هذا الخطر كان ضعيفاً.

وستستمر المحاكمة في 29 مايو 2020.

في اليوم السابع من محاكمة الخطيب 27 آيار 2020 - تم الاستماع إلى ثلاثة شهود. وقد شهدوا جميعًا على شهادة المدعى عليه إياد أ. التي قدمها الى مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية في شهر آب 2018.

كان السؤال الرئيسي هو ما إذا كان يمكن استخدام شهادة إياد أ بشكل مطلق في الإجراءات الحالية وهي الشهادة التي قدمها أثناء فحص الشهود في ذلك الوقت. فقد تم استجواب إياد أ. من قبل **BKA** كشاهد في الإجراءات الهيكلية السورية - وليس كمشتبه به في تحقيق أولي. وبناء على ذلك، تم إبلاغ إياد أ بحقوقه كشاهد، وليس كمشتبه به، قبل استجوابه. لذا فقد اعترض محامو الدفاع عن إياد أ. على استخدام الشهادة في الإجراءات الأولية ومرة أخرى بعد افتتاح المحاكمة. لقد تم الغاء الإجراءات الأولية وحتى مذكرة التوقيف في ذلك الوقت ولكن بعد ذلك وافقت محمة العدل الفيدرالية على استغلال الشهادة بشكل جزئي بحيث ظل أياد أ رهن الحجز الاحتياطي.

الشاهد الأول، هو مسؤول في مكتب الشرطة الجنائية الفيدرالية **(BKA)**، كان في ذلك الوقت مسؤولا عن استجواب إياد أ. وأفاد أن إياد أ ، واتباعاً لإجراءات المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين **(BAMF)**، استجوب كشاهد من قبل **BKA** في سياق الإجراءات الهيكلية بشأن سوريا. والسؤال هو ما إذا كان **BKA** قد أدرك بالفعل الأهمية الخاصة لقسم 251 ودور المتهم. شهد مسؤول **BKA** أن إياد أ. تم إخباره كشاهد بحقوقه والتزاماته، بما في ذلك أنه لم يكن بحاجة إلى تجريم نفسه. الشهود الآخرون الذين استدعوا إلى المحكمة في ذلك اليوم - المترجم وحارس محضر الاستجواب - أكدوا ذلك فيما بعد.

خلال سماع شهادته، أخبر مسؤول **BKA** أولاً عن استجواب إياد أ. من الذاكرة ومن ثم تم تقديم بروتوكول الاستجواب بأكمله قسمًا وراء الآخر- وهي عملية طويلة وصعبة لجميع المعنيين. وقد اتضح مدى الوحشية المنهجية لجهاز المخابرات السورية بشكل مخيف. على سبيل المثال، أبلغ إياد أ. وكالة **BKA** في ذلك الوقت عن صرخات السجناء التي كان الأفراد العسكريون يسمعونها في كافتيريا السجن ، أو عن طلقات عشوائية أطلقت على متظاهرين سلميين.

وضحت معاناة الناس في سوريا أكثر عندما تم عرض إحدى صور ما يسمى قيصر لأول مرة في المحاكمة: جثة رجل قتل على يد المخابرات السورية، جثة شبه عارية، عانت من الهزال. قامت الأجهزة السرية السورية بترقيم الجثث لتتمكن من تعيينها - كما أظهرت البطاقة التي في يد القتيل الرقم 251، رقم تعريف فرع الخطيب.

صورة توضح بشكل جذري عنف وجرائم المخابرات السورية. الصورة التي قدمها إياد أ. تظهر واحداً فقط من آلاف الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم وتعرضوا للتعذيب والاختفاء في سجون المخابرات السورية مثل الخطيب - وتذكير بعدد لا يحصى من الأشخاص الذين لا يزالون يعانون هناك.

ستستمر المحاكمة في 28 آيار 2020.

اليوم السادس، 19 مايو 2020 - معلومات أساسية عن خلفية بلاغ قدمه أنور ر. وعن الوضع في سوريا

تم استدعاء شاهدتين للمثول في اليوم السادس من المحاكمة. وشهدتا بخصوص بلاغ قدمه أنور ر. لدى الشرطة في برلين في فبراير 2015 عندما شعر بملاحقته وتهديده من قبل المخابرات السورية.

الشاهدة الأولى وهي شرطية برتبة نقيب تذكرت جزئياً ما حدث منذ خمس سنوات. وكان البلاغ إستثنائياً مقارنة بعملها المعتاد. وسردت ضابطة الشرطة إن أنور ر. حضر إلى مخفر الشرطة برفقة مترجمة لأنه لا يتقن الألمانية والإنجليزية. وقدم أنور ر. ومرافقته لضابطة الشرطة وثائق عُرضت على الجميع في قاعة المحكمة بطريقة واضحة للعيان: عدة صفحات كتبها أنور ر. باللغة العربية وبخط اليد وترجمتها إلى اللغة الألمانية.

وأفاد أنور ر. أنه في ذلك الوقت شعر بمراقبته وملاحقته وتهديده في برلين. وكان يخشى أن تكون المخابرات السورية قد عثرت عليه وتخطط لخطفه. لذا طلب من الشرطة الألمانية توفير الحماية الشخصية له. وقد وقع على إفادته بالإضافة إلى اسمه، برتبته العسكرية في سوريا: "المواطن السوري العقيد أنور ر." (الأمر الذي أشار إليه خصيصاً ممثل المدعين بالحق المدني والمحامي المتعاون مع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان سيباستيان شارمر). وقد سجلت الشرطية البلاغ آنذاك كما قامت بإيصالها إلى مكتب التحقيقات الجنائية التابعة للولاية (LKA) الذي كان من المفترض أن يتولى التعامل اللاحق معه. ولم تتمكن الشاهدة من وصف ما حصل للبلاغ فيما بعد.

الشاهدة الثانية كانت تلك السيدة التي رافقت أنور ر. في ذلك اليوم وفق ما زُعم إلى مخفر الشرطة - ولكنها وهذا ما ذكرته منذ بداية الحديث لم تتذكر سوى القليل من ذلك اليوم. أنها تعرفت على أنور ر. بصفتها باحثة في العلوم السياسية والإسلامية بعد أن وصل إلى ألمانيا هارباً من سوريا وأجرت معه عدداً من الحوارات الطويلة على خلفية تخصصها لغرض توثيق الوضع الراهن في سوريا وتحليله.

وقد أوصي لها بأنور ر. بصفته ضابط سابق رفيع المستوى في جهاز مخابرات وجهة اتصال للمعارضة السورية في الوقت الحاضر. ورداً على السؤال ما إذا لم تشعر بتشكك نتيجة كونه ضابط مخابرات سابق، أجابت بنعم. ولكنها كانت تأمل في الحصول على معلومات مهمة منه. وبالطبع كانت تدرك أن شخصاً يعمل لدى جهاز المخابرات في سوريا بتأكيد كان له احتكاك بإنتهاكات حقوق الإنسان. أما بالنسبة لدوافعه لمغادرة سوريا فلم تستطع إلا التكهن. وعندما شعر أنور ر. بملاحقته في عام 2015 اتصل بالشاهدة عدة مرات وطلب منها المساعدة ولذا رافقته في النهاية عندما قدم البلاغ إلى الشرطة.

وبصفتها مختصة بالشؤون السورية وموظفة سابقة في السفارة الألمانية في دمشق طرح كل من القاضية والمدعي الاتحادي ومحامو الدفاع والمحامون للمدعين بالحق المدني أسئلة على الشاهدة كخبيرة. وشكلت أقوالها تناقضاً صارخاً للعديد من تصريحات أنور ر. التي ما زال يذكرها الحاضرون جيداً من اليوم السابق للمحاكمة، حيث أوضحت الشاهدة إن أمر ارتكاب أجهزة المخابرات في سوريا لجرائم حقوق الإنسان من المسلمات البديهية. وتحدثت بناءً على ما علمته خلال فترة إقامتها في سوريا عن حالات تعذيب موثقة في فروع المخابرات وعن أساليب التعذيب مثلا الوضعية المسماة بالكرسي الألماني والضرب على بطن القدمين، الضرب الذي أدى إلى وفاة العديد من الأشخاص. وأكدت الشاهدة على أن جميع أساليب التعذيب هذه كانت منتشرة في سوريا حتى قبل 2011.

موعد المحاكمة القادم في 27 مايو 2020.

اليوم الخامس، 18 مايو 2020 – بيان/ أقوال المتهم الرئيسي أنور ر.

كان هذا هو اليوم الذي كان جميع من يهتم بقضية الخطيب ينتظروه بفارغ الصبر: الناجون من التعذيب والمدعون بالحق المدني ونشطاء حقوق الإنسان من سوريا وألمانيا وفرنسا والمحامون والصحفيون من جميع أنحاء العالم حيث كان محامو المتهم الرئيسي أنور ر. قد أعلنوا عن نيتهم قراءة بيان من قبل المسؤول السابق عن التحقيقات في فرع 251 لإدارة المخابرات العامة الخاضعة للرئيس السوري بشار الأسد.

وكان أوائل الحاضرين قد وقفوا أمام مبنى المحكمة منذ الساعة السادسة صباحًا إلا أنه كان عليهم التحلي بالصبر حتى بعد الثانية ظهرًا بقليل.

إذ أن الجلسة ركزت في البداية على المتهم الآخر إياد أ. حيث تم استجواب ثلاثة شهود من موظفي المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين بالتفصيل عن قضية طلب اللجوء المقدم من قبل المتهم.

أما بعد الغداء فقد حان الوقت أخيرًا: باشر المحامي مايكل بوكير تلاوة البيان المكون من 45 صفحة. وتناوب على ذلك مع زميله يورك فراتسكي ودام الموضوع لمدة ساعتين تقريبًا حيث تم وصف السيرة المهنية لأنور ر. بالتفصيل - الدراسة والتدريب وترقيته عبر سلم المسؤوليات المختلفة في جهاز المخابرات العامة. وذُكرت كلمة "التعذيب" لأول مرة بعد 50 دقيقة فقط. وهكذا كانت المحاضرة أمرًا لا تُطاق بالنسبة للمتضررين السوريين الموجودين في قاعة المحكمة وحتى بالنسبة للكثير من الصحفيين والمعنيين بين الجمهور الذين لم يتبق لهم سوى أن يهزوا رؤوسهم.

وكان جوهر البيان الذي أدلى به أنور ر. ما يلي: إنه غير مذنب بأي شيء بل كان دائمًا آخرون قاموا بإساءة معاملة السجناء وتعذيبهم. ولم يستطع معارضة ذلك بأي شيء. حتى أنه حاول حسب أقواله مساعدة بعض السجناء. فإذن رفض أنور ر. جميع التهم المسندة إليه – إضافة إلى بعض الادعاءات المحددة من قبل الناجين من التعذيب التي تلاها المدعي العام الاتحادي في بداية المحاكمة. وتوصل الأمر به حتى إلى حد إنكار وجود أية أدوات تعذيب أو أساليب له في فرع 251. أما العديد من الأدلة المختلفة التي جمعها المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية حسب أقوال المحقق المسؤول والتي عرضها هذا الأخير في اليوم الثاني للمحاكمة فهي تشير إلى خلاف ذلك.

فقد حاول أنور ر. التقليل من دوره وإنكار أية مسؤولية: فحسب أقواله لقد مارس توفيق يونس وهو رئيس فرع 251 الضغط عليه أكثر من مرة كما أنه سحب منه مسؤولياته في أوائل يونيو 2011. ومنذ ذلك الحين لم يفعل أنور ر. شيئًا إلا القيام بالأعمال المكتبية وإعداد التقارير وإجراء بعض الاستجوابات العامة.

ثم دار الحديث حول السبب الذي دفع المتهم الرئيسي إلى الانشقاق وتوقيته وكيفيته ومغادرته سوريا أخيرًا في عام 2012. وقدم أنور ر. نفسه على أنه كان مؤيدًا للمعارضة السورية منذ فترة طويلة. وأخيرًا ذكر لهيئة المحكمة عددًا من الأشخاص يمكنهم أن يشهدوا على ذلك.

وبعد 100 دقيقة من تلاوة البيان فقد انتهى اليوم الخامس من محاكمة الخطيب بسرعة كبيرة. لم يوضح بيان أنور ر. أي شيء بل كان مجرد عبارة عن تفسيرات تفصيلية ولكنها في نهاية المطاف لم تشكل سوى رفض عام قاطع لجميع التهم. كما يناقض البيان تناقضًا صارخًا ما تردد عن نظام المخابرات السورية منذ عقود. وفي جميع الأحوال كان صفعة في وجه أولئك الذين يناضلون منذ سنوات بل وعقود من أجل مقاضاة التعذيب والجرائم الأخرى المرتكبة بحق حقوق الإنسان في المعتقلات السورية مثل فرع 251.

اليوم الرابع للمحاكمة - 29.04.2020: مقابلة شهود حول إجراءات لجوء أنور ر.

في اليوم الرابع من جلسات المحاكمة ، لم يكن هناك مدعون مشتركون في الغرفة 128 في المحكمة الإقليمية في كوبلنز ، لكن محاميهم والمتهمين ومحاميهم ومترجمي المدعى عليهم ونحو عشرة صحفيين وغيرهم من الأطراف المعنية على سبيل المثال الطلاب أو المحامين الذين كانوا يراقبون المحاكمة. تم الاستماع إلى ثلاثة شاهدات في ذلك اليوم حول إجراءات دخول أنور ر وإجراءات اللجوء - حيث كان التركيز أقل على أقوالهن وأكثر على وثائق السلطات التي يعمل الشهود من أجلها.

الشاهدة الأولى ، موظفة في المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين (BAMF) فرع برلين, تم أجراء مقابلة معها حول إجراءات اللجوء لانور رسلان وعائلته في عام 2015. تحدثت الشاهدة حول إجراءات أنور ر, بسرعة كبيرة لدرجة أن المترجمين والمحامين السوريين الذين كانوا يسجلون ملاحظاتهم بالكاد استطاعوا مواكبة الأمر واضطروا إلى طلب التحدث ببطئ عدة مرات. نظرًا لأنه في حالة أنور ر. تم افتراض أن شروط اللجوء قد استوفيت ويمكنه أيضًا أن يثبت بتأشيرة في جواز سفره أنه سمح له بالبقاء في ألمانيا ، ولم تكن هناك جلسات استماع من قبل BAMF في عام 2015 ومنح اللجوء وفقا لذلك.

وأخيرًا ، تم توثيق مسار أنور ر. للجوء في ألمانيا - مع وثائق عرضها القاضي على الشاشة واحدةً تلو الاخرى مع جهاز عرض علوي في الجزء الأمامي من القاعة: بدءًا من طلب اللجوء والتأشيرات في جواز سفر أنور ر. والطوابع المختلفة في جواز سفره - بما في ذلك تأشيرة الدخول إلى برلين – مطار تيغل. الوثائق التي ربما تم نسخها بالفعل عدة مرات ، كانت في كثير من الأحيان غير مقروءة ، لا للزوار في الجزء الخلفي من القاعة ولا للقاضية نفسها. التي حاولت مع هيئة المحكمة، أخيرًا فك رموز الفقرات الخاصة بتأشيرة أنور ر.

الشاهدة الثانية ، مستشارة من وزارة الخارجية (AA) ، شهدت أولاً حول ما هي معرفتها بدور أنور ر. في معارضة المنفى. وشهدت أن ر. شارك كجزء من وفد المعارضة في يناير 2014 في مؤتمر جنيف الثاني ، وهو مؤتمر سلام للأمم المتحدة حول سوريا. كان هذا سيؤكد لها في ذلك الوقت دوره في المعارضة.

كما سُئلت المتحدثة عن خلفية دخول أنور ر. إلى ألمانيا. وذكرت أنها لا تعرف إلا من الوثائق الموجودة في الملفات التي تحدث عنها عضو سوري معارض في وزارة الخارجية في ذلك الوقت لصالح دخول أنور ر. هنا أيضًا ، تم وضع المستندات ذات الصلة في النهاية على جهاز العرض العلوي ، على سبيل المثال طلب أنور ر. بوزارة الخارجية مع تفاصيل مهنته: العقيد في إدارة أمن الدولة.

كان لدى هيئة المحكمة والمحامين بضعة أسئلة فقط للشاهدين - وبالتالي انتهى الجزء الأول من اليوم بعد ساعة ونصف فقط مع استراحة غداء طويلة. بعد ذلك ، شهدت موظفة في هيئة الأجانب (Ausländerbehörde) (مكتب الدولة للهجرة ، برلين).

ومع ذلك ، كانت جلسة الاستماع الخاصة بها لفترة وجيزة وقد قدمت بيان قصير فقط حول طلب إعادة دخول أنور ر. من تركيا إلى ألمانيا في مايو 2015: ففي ذلك الوقت، صادرت السلطات التركية جواز سفره السوري على أساس أن تم تزويره. ومع ذلك ، من الممكن أن لاتكون الاسئلة قد وُضِّحت بالنهاية ولكن كان تركيز استجواب الشهود على الوثائق الكثيرة حول هوية أنور ر. التي جمعتها سلطة الأجانب. مرة أخرى ، كان لدى القاضية العديد من الصفحات الفردية من الملفات المعروضة على الشاشة لقراءتها ، ومرة أخرى تم عرض جواز السفر والتأشيرة للدخول إلى ألمانيا - هذه المرة حتى في نسخة مقروءة.

ستستمر المحاكمة في 18 آيار.

اليوم الثالث للمحاكمة - 28 أبريل 2020 - تقرير خبيرةعن الوضع السياسي والاجتماعي في سوريا

في اليوم الثالث من المحاكمة مثلت لورا تورمان كخبيرة. قامت تورمان وهي مختصة في علم الثقافات المقارن بتكليف من المدعي العام الاتحاديبإعداد تقرير خبير تقوم فيه بتحليل الوضع السياسي العام في سوريا في عام 2011 والإجراءات التي اتخذتها حكومة الرئيس بشار الأسد ضد المعارضة والحركة الإحتجاجية في عامي 2011-2012.

قدمت الخبيرة أولاً، لمحة عامة عن التطورات السياسية في سوريا لا سيما منذ الاستقلال في عام 1946 وشرحت مثلاً أن حكم حافظ الأسد كان حتى في السبعينيات من القرن الماضي يتميز بالقيود المفروضة على حرية التعبير ومناخ عام مطبوعبالخوف و باستخدام التعذيبكذلك. وبعد مرحلة قصيرة من الانفتاح السياسي والإصلاحات في عام 2000 ("الربيع الدمشقي")استمر القمع (العنيف) للمعارضة وأصحاب الرأي المغاير حتى تحت حكمإبنه وخليفته بشار الأسد.

وفي مارس 2011 توسعتالمظاهرات ضد الحكومةوتفاقم الوضع عندما أُلقي القبض على بعض الشباب الذين هتفوا بحسب ما زُعم "الشعب يريد إسقاط النظام" وعادوا فيما بعد من الحبسوعلامات التعذيبواضحة عليهم. وهذا ما أثارالرعب والغضب في جميع أنحاء البلاد مما أدى إلى احتجاجات جماهيرية اعتبارًامن منتصف مارس 2011، وفي نهاية المطاف إلى الحرب الأهلية في سوريا.

وشرحتتورمان تفاصيل عن مسار النزاع ثم تطرقت إلى دور أربع أجهزة مخابرات مختلفة. كما قدمت الخبيرة لمحة عامة عن الظروف في مراكز الاحتجاز التابعة للمخابرات السورية وأساليب التعذيب المختلفة المستخدمة فيها بما في ذلك العنف الجنسي. وغالبًا ما كانت أساليب التعذيب هي نفسها التي استخدمتها الحكومة ضد المعارضة في السبعينيات.

كما تكلمت الباحثة عن النسيج الإجتماعيفي سوريا ولا سيما عن الأغلبيات والأقليات الدينية (السنة والعلويين والمسيحيين) وتوازن القويفي المجتمع وصعود العلويين إلى السلطةوكذلك عن الجيش وعن حزب البعث الذي يحكم حسب ما ينص عليه الدستوروررئيس الحزب هو الرئيس الأسد.

ولمتقم هيئة المحكمة والمدافعون عن المتهمين ومحامو المدعين بالحق المدني لوحدهم بطرح الأسئلة عليتورمان،بل وتحدث كذلك الحاضر الوحيد من المدعين بالحق المدنيوهو المخرج السوري فراس فياض الذي خاطبالخبيرة في اللغة العربية (مترجمة من قبل المترجمين الموجودين دائما من أجل الترجمة لصالح المتهمين) وسألهابين أسئلة أخريأما إذاتم وصف المعارضين بأنهم إرهابيون.

اليوم الثاني للمحاكمة – 24 ابريل 2020- تحقيقات المكتب الإتحادي للتحقيقات الجنائية

بعد بدء المحاكمة الأولى في العالم التي تعني بالتعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا أمام محكمة كوبلنتس الإقليمية العليا شرح موظف في المكتب الاتحادي للتحقيقات الجنائية في اليوم الثاني من المحاكمةكيفيةفتح إجراءات التحقيق بحق المتهمين أنور ر وإياد أ. وما كانت الخطوات اللازمة للقيام بذلك.

وأفادالموظف الذي دعته المحكمة بصفته شاهد بتفاصيل حول توقيت وكيفية معرفة السلطات الألمانية بأنو ر ر.والجرائم التي من المزعومأنه ارتكبها،كما فسر كيف قام فريق التحقيق وهو الموظف شخصياً بفحص هذه المعلومات والتأكد منهانيابة عن المكتب الاتحادي. وإلى جانبعدد كبير من التفاصيل الفنية وبعض التفسيرات حول التعاون مع سلطات التحقيق في فرنسا والسويد والنرويج وصف الشاهد تفاصيل عن الجرائم المحددة التي هي موضع المحاكمة.

وكانت بالنسبة للحاضرين في قاعة المحكمة اللحظات الأكثر كآبة، عندما تم وصف أساليب التعذيب بعينها إذ أن الموظف تحدثخلال تقديمهللمحة عامة عن جلسات استجواب الشهود عن أسوء أنواع التعذيب وهي مسندة خاصةً إلى أنور ر.

كان إهتمام الرأي العام بالمحاكمة ما زال كبيراً،حيث كانت معظم مقاعد ممثلي وسائل الإعلام في قاعة المحكمة في اليوم الثاني للمحاكمة مشغولة. وتم توزيع المقاعدالشاغرة على المشاهدين ومعظمهم من السوريين.

على الجميع التحلي بالصبر:
ويتوقع المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان ECCHR أن المحاكمة قد تستغرق عدة سنوات. وقال المحامي باتريك كروكر أنه من المهم بدء المحاكمة الآن أخيراً، وأنحضر العديد من المتضررين والنشطاء والمحامين من سوريا في اليومين الأولين. ويمثل كروكر سبعة ناجين من التعذيب الذين يشاركون في المحاكمة بصفتهم مدعين بالحق المدني، إذ أن مجرد فتح هذه المحاكمةيبعث في نفوس الكثير ين داخل سوريا وخارجهاالأمل في تحقيق العدالة لجميع من وقع ضحية لنظام التعذيب الخاص بالحكومة السورية.

اليوم الأول للمحاكمة - بدء الجلسات الرئيسية وقراءة لائحة الاتهام

في 23 من أبريل/نيسان 2020تم بدءإجراءات المحاكمةبحق السوريين أنور ر. وإياد أ. بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية إضافة إلى تهم أخرى أمام المحكمة الإقليمية العليا في مدينة كوبلنتس الألمانية.وكان المتضررون والنشطاء السوريون والصحفيون من جميع أنحاء العالم وممثلو المنظمات غير الحكومية والأطراف المهتمة الأخرى يصطفون أمام المحكمة منذ ساعات قبل بدء المحاكمة- جميعهم أرادوا معايشة وتوثيق بدء المحاكمة الأولى في قضية تعنيبالتعذيب الممارس من قبل الحكومة في سوريا وهو حدث الذي طال انتظاره.

في النهاية تم السماحل14 ممثلاً للصحافة الدولية و 15 زائرًابالدخول إلى قاعة المحكمة 128 –وهذا عدد أقل من المعتاد بسبب الإجراءات الأمنية المفروضة نتيجة جائحة كوفيد-19. وتم فصل المتهمين والمدعين بالحق المدني والمحامين والمترجمين عن بعضهم البعض بألواح من الزجاج الشبكي، حيث كانت هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان الحماية من العدوى. لذا تأكدت القاضية الرئيسة قبل بدء المحاكمة أولاً من أن الاتصال بين المتهمين ومحاميهم والمترجمين عبر جهاز الاتصال الداخلي يجري بشكل سلس.

أثناء مثول المتهمين في المحكمة - أنور ر. جاء بوجه مبين بينما وصل إياد أ. وهو يغطي وجهه بقبعته.

– مشاعر الحاضرينوذلك ليس فقط لدى المتضررين بين الجمهور: فقد دار بعض المدعين بالحق المدني وكذلك أخرون من بين الناجين من التعذيب والمتضررينظهورهم للمتهمين بكل وضوحبينما كان آخرون في انتظار هذه اللحظة بالذات كي يحدقوا مباشرة في أعين المتهمين.

بدأ المدعي العام جاسبر كلينج قراءة لائحة الاتهام بعبارة "أنا أتهم".أنور ر. متهم بالتواطؤ في 4000 حالة تعذيب و بـ 58 حالة قتل عمد وبعض الحالات من الاعتداء جنسي والاغتصاب. كما تم إدراج 24 حالة فردية في لائحة الاتهام أي تم تقديم تفاصيل عن 24 قصة شخصية لسوريين معذبين إبتداءً بالإعتقال عبر النقل إلى القسم 251 ، حيث لم تسود الظروف اللاإنسانية فحسب بلجرت أيضًا "التحقيقات" الوحشية بإستخدام التعذيب المتكرر وصولاً إلى الإفراج عنهم. وبحسب لائحة الاتهام ليس هناك شك أن أنور ر. كان مدركًاللتعذيب وموافقًاعلى استخدامه على الأقل ضمنيًا.

كما تصف لائحة الاتهام الوضع السياسي في سوريا ودور أجهزة المخابرات وتوضح أن الأمريتعلق هنا بجناة أفراد، ولكن المحكمة ستحقق أيضًا في السياق الذي من المفترض أن ارتكبت فيه الجرائم إذ أن المتهمين كانا في الأساس جزءًا من نظام كامل. يتعلق الأمر إذن بالتعذيب المستمر عبر سنوات والواسع النطاق والممنهج للمواطنين غير المرغوب فيهم بأمر من حكومة بشار الأسد.

وينويأنور ر. التعليق على لائحة الاتهام خطيًا في غضون الأيام المقبلة ولم يتكلم إياد أ. كذلك.

"اليوم شاهدتللمرة الأولى محاكمة عادلة ونزيهة.نريد ظهور الحقيقة حول نظام التعذيب في سوريا." هكذا يقول المدعي بالحق المدني **-حسين غرير-** بعد جلسة المحاكمة. ويضيف **-وسيم مقداد-** وهو أيضًامن المدّعين بالحق المدني قائلاً: "هذه المحاكمة ليست فقط مهمة بالنسبة لي شخصيًا بل بالنسبة لكل من ما زاليقبع في السجون ومن لم ينجوا منها. نريد العدالة للجميع."

وستتابع المحاكمة في اليوم التالي.